3

وجهة نظر

أكتوبر/تشرين الأول 2012

إشاعة السلام من خلال التنمية

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

إشاعة السلام من خلال التنمية

لا يمضي يوم دون أن ينشب نزاع في بقعة من العالم، كما لا يمر يوم دون أن تُقطع فيه خطوة من شخص أو أسرة أو مجتمع محلي نحو مستقبل أفضل وأكثر أمناً ينعم فيه الإنسان بالتحرر من الصراع والجوع والفقر. بل ويمكن أن يتلازم الاثنان في نفس المكان الواحد.

إن الدافع وراء النزاع والتنمية هو شعور عميق بعدم الرضا عن الطريقة التي تكون عليها الأمور. ولكن أحدهما استجابة مدمِّرة بينما الآخر إيجابي وبناء.

ولعل انتظار بزوغ السلام قبل النهوض بالتنمية ترف لا نقدر عليه. والصندوق له تاريخ حافل بالعمل مع السكان الريفيين المهمشين والمحرومين في أصعب المناطق وأشد الحالات هشاشة وأكثر البيئات تدهوراً. وليس أمامنا سوى أن نمضي في ذلك الطريق. وإذا أردنا أن نساعد 80 مليون نسمة من نساء ورجال الريف على انتشال أنفسهم من الفقر خلال السنوات الثلاث المقبلة فإن علينا أن نصل إليهم حيثما كانوا. وربما يكونون في أقل البلدان نمواً أو في دول هشة أو في جيوب من الفقر المستحكم في بلدان متوسطة الدخل. إن الفقر يصل إلى الضعفاء حيثما كانوا ونحن أيضاً يجب أن نصل إليهم.

إن الظروف التي توفِّر تربة خصبة للقلاقل والصراع هي نفسها التي تجعل التنمية ضرورة أخلاقية حتمية ملحة، وهي ظروف نابعة من الظلم الصارخ والتفاوت الشديد في الفرص والافتقار إلى البنية الأساسية والأدوات اللازمة لتحسين الحياة، وسوء الإدارة والفساد، والمنافسة الحادة على الموارد، والجشع، وضيق فرص الحصول على التعليم أو الائتمان. ولو أننا أزلنا تلك العقبات ووفرنا الأدوات لبدأ الناس في بناء عالم أفضل حول أنفسهم.

إن هدفنا هو أن نغرس الأمل بدلاً من الكراهية وأن نؤلف بين المجتمعات المحلية كي نتغلب على المحنة لا أن تفرقنا المحنة. وعندما نتعامل مع المجتمعات المحلية الريفية، يجب أن ننظر ليس فقط إلى ما هي عليه بل وكذلك ما يمكن أن تكون عليه وما تريد أن تكون عليه. وكما أثبتت تجربة الصندوق مراراً فإننا بحاجة إلى تكوين علاقات مع السكان الريفيين وأن ندعهم يتولون المسؤولية عن مستقبلهم.

مستقبل أفضل لأسر القبائل في جارخاند

من الأمثلة الجيدة للنُهج المتجهة من القاعدة إلى القمة ذلك العمل الذي يجري في إطار مشروع تنمية القبائل في جارخاند في 4 مقاطعات تضم 180 قرية و74 000 أسرة قبلية فقيرة في ولاية جارخاند الهندية. ولا يمكن الوصول إلى الكثير من قرى الولاية سيراً على الأقدام. والخدمات والهياكل الأساسية شبه منعدمة. وتعرض السكان الريفيون في أحيان كثيرة للاستغلال من جانب الجماعات المتطرفة، بمن فيها مقرضو الأموال. وهذا المشروع الذي يموله الصندوق وتنفذه جمعية التنمية القبلية في جارخاند والمنظمات غير الحكومية الشريكة كان له تأثير واضح على نهج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

الذي كان السكان أنفسهم يمسكون تماماً بزمام ملكيته وكان يستهدف النساء على وجه الخصوص. واتخذ المشروع نهجاً شاملاً كان يضم من بين عناصره التمكين من خلال تكوين جماعات العون الذاتي وبناء الوعي المجتمعي. وساعد إنشاء هياكل تطوير الأراضي والمياه، بما في ذلك حفر البرك والآبار وحفر الخنادق الكنتورية وتسوية الحقول، أسراً كثيرة على زراعة الأرز وشجعها على اختيار محصول نقدي آخر. وازداد النقاش المجتمعي حول القضايا الزراعية والمحلية الأخرى في المجلس القروي، وهو المنتدى التقليدي للحكم الذاتي داخل المجتمع المحلي. وكان من المهم عدم نشوب اضطرابات أخرى في المناطق التي ينفذ فيها البرنامج منذ أن بدأ العمل في المشروع.

ويمكن للتنمية أن تعزز السلام. فالأمران متلازمان. وإذا قمنا بإعداد برامج تساعد الناس على التغلب على الحواجز التي تحول دون تنميتهم فإننا نفتح لهم الطريق لمحاربة الفقر والجوع بدلاً من التحارب. ونحن بذلك نقلص الرغبة في الاستجابات العنيفة والمدمِّرة حتى تكون قاصرة على الظروف التي لا يمكن السكوت عليها. وينبغي ألاّ ينام شخص وهو جائع. وينبغي ألاّ نرى إمكانات الطفل تذبل بسبب سوء التغذية والأمية واليأس. وينبغي ألاّ ننكر على الأم حقها في الحصول على الموارد لمجرد أنها ليست رجلاً. وينبغي ألاّ نمنع أحداً من الإعراب عن رأيه لمجرد أن إسكاته يروق لشخص آخر.

تضميد جراح الحرب الأهلية في بوروندي

السلام مثل الشجرة التي يجب أن نرويها. إنه يتطلب صبراً وتصميماً. وقد وقف الصندوق مع بوروندي في السراء والضراء. وخلال الحرب الأهلية الدموية التي دارت رحاها على امتداد 12 عاماً، ظل الصندوق يعمل هناك وكان أول جهة مانحة تنتقل إلى المناطق الأشد تضرراً عقب انتهاء النزاع المسلح. وقدَّم الصندوق دعمه من أجل إعادة بناء البنية الأساسية الريفية والقطاع الزراعي المدمَّر، في نفس الوقت الذي ساعد فيه على بناء مجتمعات محلية أقوى وإرساء أُسس مجتمع ديمقراطي متماسك.

وتركز مشروعات الصندوق الأربعة الحالية على إعادة بناء سُبل العيش الريفية في جميع أنحاء البلد، ولكن البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع الذي انطلق لأول مرة في مارس/آذار 2006 تولى مهمة إحلال السلام على نطاق أوسع. وتناول ذلك البرنامج قضايا التنمية المجتمعية والمسائل القانونية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودعم إنتاج الغذاء، وسلاسل التضامن الحيوانية، وتطوير البنية الأساسية الريفية، وأنشطة محو الأمية. وساعد هذا النهج على بناء مؤسسات ديمقراطية دائمة من خلال معالجة قضايا الصحة والتعليم. واستطاع المشروع من خلال ذلك أن ينفذ إلى جذور النزاع المدني، وهي الفقر، والافتقار إلى الفرص، وعدم الحصول على التعليم، وانعدام المستقبل. وهذه المشاكل لو تركت دون معالجة لتحولت إلى بؤس.

ولا تزال أنشطة المشروع حتى اليوم تمكّن السكان ليس فقط من إعادة بناء حياتهم، بل وتمكنهم أيضاً من الازدهار. وساعد إدخال نظام تكثيف زراعة الأرز المزارعين على زيادة غلات الأرز بأكثر من الضعف في الهكتار الواحد. وأشرقت شمس المستقبل مرة أخرى للحياة والمجتمعات المحلية.

ويلخص Nicaise Arakaza، وهو شاب من بورامبي، الحالة بأنها "حياة كان الثأر يهيمن عليها في الماضي... وقد ساعدنا البرنامج على تعلم الإدارة السليمة. لقد تعلمنا منه القوانين. والآن نعرف كيف نحسم نزاعاتنا. ويمكنك أن تشرح مشكلتك وتجد لها حلاً سلمياً".

وكان النزاع على الأراضي سبباً رئيسياً للحرب الأهلية. ولا يعمل الصندوق في بوروندي وغيرها من المناطق على تعميق وعي المجتمع المحلي بالإجراءات القانونية فحسب، بل ويعزز أيضاً المساواة بين الجنسين من خلال مساعدة النساء على التماس العدالة من خلال المحاكم. وكما هي الحال في أحيان كثيرة فإن للتعليم دوراً حيوياً. وتمكّن فصول محو الأمية النساء من قراءة الوثائق القانونية قبل توقيعها، لا سيما الوثائق القانونية المتصلة بملكية الأراضي، وضمان احترام حقوقهن. ويشكل حسم النزاعات على الأراضي عاملاً رئيسياً في مساعدة سكان بوروندي على إعادة بناء مجتمع يسوده السلام.

إشاعة مناخ السلام

للنزاع أسباب كثيرة محلية وسياسية جغرافية، ولكنه يزدهر في حالات البؤس. ويمثل السكان الذين شاركوا في البرامج التي يدعمها الصندوق أكثر سكان الأرض فقراً. ولا غرابة في أن التنمية الزراعية هي أقوى محرّك للحد من الفقر في البلدان النامية. والواقع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة يزيد بأكثر من الضعف من حيث فعاليته في الحد من الفقر عن النمو في القطاعات الأخرى. وتكمن روعة نهج الصندوق في أنه يدرك أن الحد من الفقر يتجاوز الاقتصاد أو مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ وإذا أردنا أن نغيّر المجتمعات المحلية، يجب أن تعالج التنمية الريفية مجموعة من الأبعاد الاجتماعية، بل والسياق البيئي الذي يجب أن يتعامل معه السكان الريفيون. وكثيراً ما نتحدث عن تهيئة مناخ للاستثمار؛ ونحن نسعى أيضاً إلى تهيئة مناخ للسلام.

وكشفت الدراسات عن وجود ارتباط قوي بين التغيُّرات في المناخ العالمي والنزاع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء. وينطبق ذلك على الصومال حيث صدمات أسعار الحيوانات المتصلة بالجفاف تؤجج النزاع من خلال تقليص تكاليف الفرص الضائعة بسبب الاقتتال. وبات من الصعب على السكان التكيُّف في الحالات التي تندلع فيها الأزمات بسبب توطن الفقر والافتقار إلى شبكات الأمان العامة والائتمان والتأمين. ورغم الحاجة إلى المزيد من البحث فإن الدراسات الأوّلية تشير إلى أن استراتيجيات مساعدة السكان على تنويع دخلهم والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والجفاف ليست فعالة فحسب في تقليص تعرضهم لآثار النزاع، بل يمكن أيضاً أن تساهم في منع نشوب النزاع. ويشكل الأمن الغذائي على مستوى الأسرة أساساً للأمن العام على المستوى المجتمعي والوطني.

ولكن الخطأ أن نفترض أن أنشطة التنمية ستفضي بالضرورة إلى إشاعة السلام. بل إن هناك حالات يمكن فيها للتدخلات أن تثير توترات ونزاعات داخل المجتمعات المحلية أو الأسر. وكشفت مثلاً الدراسات التي أجريت في بعض البلدان أن الرجال هم الذين يسيطرون على الإنتاج والأرباح عندما يتحول المحصول الذي ينتج للاستهلاك الأسري إلى منتج قابل للتسويق، وبالتالي فإن المبادرات الموجَّهة إلى السوق يمكن أن تقتصر فوائدها على الرجال ما لم نكن على وعي بالجوانب الجنسانية.

ويتطلب تصميم البرامج استهدافاً دقيقاً وفهماً واضحاً لمخاطر محاولة غرس بذور السلام والتنمية في تربة غير واعدة. وهناك بطبيعة الحال أماكن تتميَّز بهشاشة الأمن بدرجة تجعل القيام بأنشطة إنمائية ضرباً من الحماقة بل وعدم الإحساس بالمسؤولية. وقام الصندوق في السنوات الأخيرة ببحث وتعميق عمله في الدول الهشة. ونحن نسير حالياً على نهج مرن في تصميم البرامج وتنفيذها، ونركز على بناء قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية. ونعزز شراكاتنا مع الجهات الفاعلة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا بد لنا كي ننجح أن نجري تحليلاً أعمق لأسباب الهشاشة وأن نضمن تبسيط أهداف وأنشطة المشروعات في الدول الهشة.

ولا يبلغ النزاع دوماً منتهاه، بل يمكن أن تتفاوت درجته وشدته ويمكن لتأثيراته السلبية أن تستمر وتستحكم. ويؤدي العنف إلى تعطيل حياة السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية على وجه الخصوص أو يؤدي إلى تشريدهم. ونتيجة لذلك فإن المشروعات التي يدعمها الصندوق تسعى إلى بناء مرونة السكان الذين يعيشون في المناطق المنكوبة بالنزاع.

تعزيز السلام والتنمية في باكستان ومالي وتونس

الصندوق معروف بالابتكار والأطر الزمنية الطويلة في المشروعات التي يدعمها. ونحن ندرك أن النجاح في التنمية الريفية يتطلب الجمع بين الإبداع والالتزام الطويل الأجل حتى لا يكون التقدم مجرد تقدم تدريجي، بل لا بد أن يكون تقدماً تحويلياً. وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق على المناطق المنكوبة بالنزاع. ومن بين أكثر نجاحاتنا المشجعة مشروع تنمية المناطق الشمالية في باكستان الذي بدأ في عام 1998، وأدخلت في إطار المشروع طرق جديدة ومياه نظيفة ومحاصيل جديدة وثروة حيوانية وأجريت أنشطة لمحو الأمية في منطقة لم تكن تصل إليها من قبل جهود التنمية. وعلاوة على ذلك تم تكوين 140 منظمة نسائية وبدأت النساء أنشطة تجارية صغيرة.

ولكن الأمر لم يكن سهلاً. ففي البداية كانت هناك مقاومة قوية، بل وعنيفة، للمشروع، وكانت جوانب المشروع تعتبر خطراً يهدد التقاليد والدين في المجتمع المحلي، من قبيل التمويل الصغري الذي كان ينظر إليه البعض باعتباره متنافياً مع الإسلام. وكانت هناك أيضاً مسائل النزاع التي تجاوزت المجتمع المحلي. ووفقاً للإمام مولانا مزّمل شاه، "كان الناس من قبل في هذه المنطقة يتدربون في مناطق مختلفة من باكستان باسم الجهاد من أجل حماية الإسلام. وأما بعد المشروع فقد تغيَّر الناس وتوقفوا عن المشاركة في ذلك

التدريب. والآن لم يعد أحد يذهب إليه". واستغرق قبول المشروع وقتاً طويلاً، ولكن بمجرد قبوله لم يعتنق الناس التنمية فحسب، بل ونبذوا التطرف.

وأثبتت تجربة الصندوق مراراً أن مراعاة السياق والانخراط والحوار مع السكان المحليين ومنظماتهم أمور حاسمة للنجاح.

وفي حالة مشروع تنمية المناطق الشمالية، أكد شاه أن "الناس أدركوا أن المشروع لم يكن هناك ليهاجم دينهم أو ثقافتهم. ولم يكن المشروع معادياً للإسلام، بل كان الهدف منه تنمية شعبنا".

ومما يؤسف له أن النزاع يؤثر في بعض الأحيان على عمل الصندوق. ففي المناطق الريفية من مالي، يترك معظم الشباب قراهم سعياً وراء العمل في المدن. وهذا النزوح ينطوي على تأثير مدمِّر على النسيج الاجتماعي للمناطق النائية التي يبقى فيها المسنون والأطفال يكافحون من أجل إنتاج ما يكفيهم من الغذاء.

وركز مشروع مدعوم من الصندوق في منطقتي تمبوكتو وغاو من مالي على الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الاجتماعية، وشمل مكوناً لتدريب الشباب وتهيئة فرص العمل أمامهم. وحقق المشروع بعض النجاح في تهدئة وتيرة الهجرة وشجَّع الشباب على البقاء في قراهم وإقامة مشروعات تجارية هناك. وحظي الصندوق بالاعتراف كوكالة رائدة في المناطق الشمالية من مالي بفضل ما حققته مشروعاته من نجاح.

على أن النزاع في شمال مالي بات أكثر انتشاراً وأشد عنفاً، ولذلك فقد اضطر موظفو الصندوق في المشروعين إلى الانسحاب إلى باماكو. وفي حين أن الصندوق ليس وكالة إنسانية فقد قام فريق إدارة الحافظة القطرية في مالي باستكشاف سُبل مواصلة دعم الهياكل الأساسية القائمة المموَّلة من الصندوق، مثل المراكز الصحية ونُظم الري. والحفاظ على هذه الهياكل الأساسية لا يعود فقط بفوائد على السكان المحليين خلال هذه الفترة من النزاع، بل سيساهم بدور أساسي في إعادة بناء الحياة وسُبل كسب العيش عندما ينتهي النزاع. وحتى في الحالات الصعبة، من المهم إيجاد حلول للحفاظ على البنية الأساسية والأنشطة التي يبادر بها السكان المحليون بدعم من المشروع لأن هذا النوع من الدعم يعزز الاستدامة ويساعد على التجهيز لمرحلة ما بعد النزاع.

ويؤكد الوضع الراهن في مالي الحاجة البالغة الأهمية لتوفير عمل ثابت ويمكن الاعتماد عليه مقابل أجر معقول للشباب في المناطق الريفية. فالشباب الذين تفتح أمامهم الآفاق هم الذين سيضعون لبنات مستقبلهم. وأما الشباب الذين تنعدم فرصهم فليس أمامهم ما يفقدونه وسيسهل إقناعهم بخطاب التطرف.

ومن العوامل الأخرى وراء قرار الصندوق بشأن تمويل مشروعين في تونس الاعتراف بإمكانات التنمية الزراعية في المساهمة في الاستقرار الاجتماعي والتنمية. والواقع أن الاضطرابات الاجتماعية في تونس تستمد جذورها من المناطق الريفية كرد فعل لانعدام المساواة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية المهمَّشة نسبياً.

وفي ظل ما أعقب ذلك من تهيئة مناخ ديمقراطي في البلد، ازدادت حرية التعبير وأفضى ذلك إلى زيادة طلب أفقر مناطق البلد على العمل والبنية التحتية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

واتجهت الأنظار بشكل خاص إلى الصندوق بوصفه مؤسسة مالية دولية نشطة في المناطق الريفية والمحافظات ذات الأولوية في البلد، من أجل تعزيز التدخلات في المشروعات التي يشترك في تمويلها من خلال التمويل التكميلي في حالات الطوارئ وعن طريق تمويل مشروعات جديدة. ويأمل الصندوق في أن يساهم، بالشراكة مع حكومة تونس، في بناء مجتمع يسوده السلام والمزيد من الإنصاف والتوزيع العادل للثروة بين المناطق الريفية والحضرية من خلال تخصيص المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات غير الملباة المطلوبة للسكان الريفيين الذين يعيشون في المناطق ذات الأولوية التي ترتفع فيها معدلات الفقر.

دور الصندوق في المناطق المتضررة من النزاع

مما يؤسف له أن النزاع سيظل يلازمنا لحقبة قادمة. وسوف يرتبط النزاع بالموارد والأراضي والمعتقدات. ولعل ذلك هو أكبر تحد يواجهنا في جهودنا من أجل الإنسانية. والنزاع عميق الجذور كالفقر لأنه يتخفى وراء الكثير من الفقر. ولكنه لن يردعنا عن مهمتنا؛ ولن نحيد عن الحقيقة التي لا تبعث أحياناً على الارتياح، وهي أن التنمية والسلام نتيجتان متشابكتان.

ولا يمكننا أن ندعو إلى واحدة ونسكت عن الأخرى لأن البديل عن السلام هو النزاع والمعاناة البشرية والركود والإخفاق. وكما قال أحد المستفيدين من مشروع تنمية المناطق الشمالية "عندما أنشأ المشروع مدارس وأنشطة أخرى بدأنا نؤمن بفائدة المشروع وأقبل إليه أيضاً من كانوا يعارضونه".

وسوف يستمر الصندوق في تغيير حياة السكان الريفيين الفقراء خطوة خطوة ومشروعاً تلو المشروع وسيكون قدوة يمكن أن يحتذي بها كل من يريد أن ينهض بحياته ومجتمعه.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

©IFAD/Asad Zaidi

الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org

للاتصال
Sabel NDure-Barry
المساعدة التنفيذية لرئيس الصندوق
رقم الهاتف: 54592200 06 39+
s.ndure-barry@ifad.org

ISBN 978-92-9072-345-5
9 789290 723455
أكتوبر/تشرين الأول 2012